

توتر العلاقات بين القاهرة والرياض.. ما الذي تغير في قواعد اللعبة؟

كتبه صابر طنطاوي | 1 فبراير، 2023



“إننا اعتدنا تقديم منح ومساعدات مباشرة من دون شروط، ونحن نغير ذلك، نعمل مع مؤسسات متعددة الأطراف لنقل بالفعل إننا بحاجة إلى رؤية إصلاحات.. نفرض ضرائب على شعبينا ونتوقع من الآخرين فعل الأمر نفسه وأن يبذلوا جهداً، نريد المساعدة لكننا نريد منكم الاضطلاع بدوركم”.. بهذا التصريح الصادر عن وزير المالية السعودي محمد الجدعان في 18 يناير/كانون الثاني الماضي، خلال مشاركته في منتدى دافوس الاقتصادي العالمي، كشف الوزير السعودي عن تغير إستراتيجية بلاده في تقديم المساعدات لحلفائها والخاصية بتقديم منح مباشرة وودائع دون شروط.

ورغم أن التصريح جاء في صيغته العمومية، ولم يتحدث بشكل مباشر عن دولة بعينها، فإن كل التكهنات أشارت إلى أن المستهدف الرئيسي هو مصر بصفتها أحد أكبر زبائن المملكة في خريطة الدعم خلال السنوات الأخيرة، وهو ما أثار الكثير من التساؤلات بشأن دوافع هذه الخطوة وما تحمله من دلالات عن العلاقات المصرية السعودية التي يبدو أنها تمر بمنعطف من التوتر وغياب التناغم.

لم تكن تصريحات الجدعان هي المؤشر الوحيد على احتمالية توثير الأجواء بين القاهرة والرياض، إذ تزامن معها وبسبقهها بعض الإرهاصات التي حاول البعض التقليل من شأنها والذهب بها إلى قراءات بعيدة نسبياً عن تلك النقطة، من بينها عدم حضور ولـي العهد السعودي، محمد بن سلمان،

القمة الخليجية العربية التي استضافتها أبو ظبي في 18 يناير/كانون الثاني الماضي، التي شارك فيها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والشيخ محمد بن زايد رئيس الإمارات، والسلطان هيثم بن طارق سلطان عمان، والملك حمد بن عيسى ملك البحرين، والشيخ تميم بن حمد أمير قطر، والملك عبد الله الثاني ملك الأردن.

وقبلها في 23 أغسطس/آب 2022 غاب ابن سلمان كذلك عن قمة العلمين التي استضافتها مصر وحضرها قادة الإمارات والبحرين والأردن، التي ناقشت الجهود الرامية لترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة، وكان ولي العهد السعودي على رأس الحضور وفق بعض وسائل الإعلام، لكنه لم يحضر.

غياب ولي العهد السعودي عن قمة أبو ظبي والعلمين، وتصريحات وزير ماليته التي فسرت على أنها تستهدف القاهرة تحديداً، أثار الكثير من التساؤلات عن طبيعة العلاقات المصرية السعودية وما آلت إليه رغم التنسيق والتناغم الكبير الذي كانت عليه قبل سنوات.. فما الذي تغير الآن؟

سياق فوضوي

الأيام القليلة الماضية شهدت الساحة السعودية المصرية أجواءً غماميةً غير معهودة منذ سنوات، سجال إعلامي ووسائل مبطنة وانتقادات مباشرة بين إعلاميين محسوبين على النظمتين هنا وهناك، في تحول يعكس حالة من المسكوت عنه في تلك العلاقة، ويكشف عن توتر مكتوم وإن لم يصل بعد إلى الشكل الرسمي لأسباب عده.

الكاتب السعودي المقرب من دوائر صنع القرار في المملكة، تركي الحمد، شن مؤخراً من خلال سلسلة تغريدات على حسابه الشخصي على تويتر، حملة هجوم واسعة على القاهرة، وسياسة نظام السيسي بشكل عام الذي حمله مسؤولية تدهور الأوضاع الاقتصادية في مصر.

الحمد استعرض - بحسب وجهة نظره - الأسباب التي أدت إلى تحول مصر إلى أسيرة صندوق النقد الدولي "مشربة العنق لكل مساعدة من هنا أو هناك وهي أرض اللبن والعسل" على حد تعبيره، وأولها "هيمنة الجيش المتضاد على الدولة، خاصة الاقتصاد، بحيث لا يمر شيء في الدولة المصرية إلا عن طريق الجيش وبإشراف الجيش، ومن خلال مؤسسات خاضعة للجيش، ولصالح متنفذين في الجيش" ثم "البيروقراطية الهرمية المقاومة للتغيير، التي تقف حجر عثرة في وجه أي استثمار اقتصادي ناجح، سواء كان داخلياً أم خارجياً، رغم أن مصر عبارة عن كنز لا ينضب من الفرص الاستثمارية".

تصريحات بتلك النبرة وهذا المستوى غير المسبوق من الهجوم على نظام السيسي والجيش المصري لا يمكن أن تكون مبادرة من تركي الحمد وبسام عطيه دون الحصول على ضوء أخضر بذلك، وهما المقربان من ابن سلمان

و قبل تلك الانتقادات بستة أشهر تقريراً شن الإعلامي المقرب من دوائر السلطة السعودية هجوماً مشابهاً على الإعلامي المصري عماد الدين أديب بسبب مقال كتبه الأخير تحت عنوان "مصر: من يعوض الفاتورة المؤللة للحرب الروسية الأوكرانية"، حيث اعتبر أن أديب يبتز دول الخليج عبر التلويع بورقة تصاعد النفوذ التركي الإيراني في المنطقة بسبب عدم دعم الخليج لصر، موجهاً إليه رسالة قال فيها: "كان المفروض على هذا الكاتب أن يتتسائل: ولماذا لا تستطيع بلاده (مصر) حل أزماتها المزمنة بنفسها بدل أن تصبح عالة على هذا وذاك".

5) بل هي عدة عوامل لعل من أبرزها، أولاً: هيمنة الجيش المتتصاعدة على الدولة، وخاصة الاقتصاد، بحيث لا يمر شيء في الدولة المصرية إلا عن طريق الجيش، وبإشراف الجيش، ومن خلال مؤسسات خاضعة للجيش، ولصالح متنفذين في الجيش، كما يرى بعض المراقبين مكامن الأزمة وجذورها، وكل ذلك على حساب مؤسسات المجتمع..

– تركي الحمد (@TurkiHAlhamad1) [January 26, 2023](#)

و قبل شهر تقريراً شن مستشار رئاسة أمن الدولة السعودي، والمقرب من ابن سلمان، اللواء بسام عطية، خلال مشاركته في ندوة في القصيم (وسط) هجوماً ساخراً على الدولة المصرية، قائلاً بشكل مباشر: "احمدوا ربنا أنتا مش زي مصر"، وتتابع "من يستجدي قوت يومه على أبواب وأرواقة دول العالم" وعقد مقارنة بين الوضع المصري الحالي والوضع السعودي.

لا بد من الإشارة إلى أن تصريحات بتلك النبرة وهذا المستوى غير المسبوق من الهجوم على نظام السياسي والجيش المصري لا يمكن أن تكون مبادرة من تركي الحمد وبسام عطية دون الحصول على ضوء أخضر بذلك، وهو المقربان من ابن سلمان، لا سيما أنه لم يعقبها أي تراجع أو اعتذارات أو اتخاذ أي رد فعل بشأنهما.

الظن ازداد يقيناً مع الخطاب الذي تبناه الإعلامي عمرو أديب، مؤخراً، عبر برنامجه اليومي "الحكاية" على قناة MBC السعودية (من أحضره إلى القناة هو تركي آل الشيخ، رئيس هيئة الترفيه ومستشار ابن سلمان وذراعه اليمني) حيث انتقاد الوضع الاقتصادي لصر، ما زاد من مخاوف الناس على أنفسهم وأبنائهم، وهو الذي حذر قبل فترة بأن الأمور في البلاد ستتadir إلى مستويات أكثر صعوبة وأن القادم ليس بالأفضل، الأمر الذي دفعه لأن يكون هدفاً في مرمى الإعلاميين المقربين من النظام.

حيث شن الكاتب الصحفي محمد الباز، الأكاديمي ورئيس مجلس تحرير صحيفة "الدستور" المملوكة لشركة "المتحدة للخدمات الإعلامية" التابعة لجريدة المخابرات المصرية، هجوماً عنيفاً على أديب، ووصفه بأنه "عميل سعودي" يعمل لصالح أجندات سعودية من خلال القناة التي يعمل بها، وهو الهجوم الذي رافقه فيه إعلاميون آخرون محسوبون على السلطة المصرية.

وكما قيل في شأن تركي الحمد وعمرو أديب من أن كليهما لا يمكنه الحديث في مثل تلك الأمور التي قد تهدد العلاقة مع الحليف المصري دون الحصول على إذن وضوء أخضر، فإن الوضع كذلك مع الباز وأقرانه، فهو أحد الأذرع الإعلامية الرئيسية للسلطات المصرية الحالية، وعليه لا يمكن الاقتراب من تلك النقطة الحساسة وأن يتهم الملكة بأن لها أجندات داخل مصر، دون إذن وتنسيق مسبق.

توتر مكتوم.. 3 ملفات تعكر الأجواء

تصدر 3 ملفات رئيسية بورصة القراءات المتباينة لتفسير هذا التوتر الذي تفوح روائحه دون ضجيج رسمي، أولها: الاستثمارات السعودية في مصر، التي أثرت بشكل كبير في مستوى العلاقات بين البلدين خلال الأيام الأخيرة، فالملكة ترغب في توسيع نفوذها الاستثماري داخل السوق المصري، عبر مسارين: الاستثمار المباشر والاستحواذ على أصول وممتلكات الدولة، لكن وفق شروط خاصة بها، سواء في حجم التغلغل الرأسي وقاعدته التوسعية.

الرياض ووفق السياسة التي تتبعها القاهرة خلال الأشهر الماضية في ضوء "وثيقة سياسة ملكية الدولة" تزيد شراء العديد من الأصول، وفي مجالات معينة، بما يعزز نفوذها داخل مصر من جانب، ويدر أرباح عليها من جانب آخر، وهو ربما ما لم يجد قبولاً من السلطات المصرية لا سيما المؤسسة العسكرية التي تحفظ نسبياً عن إستراتيجية الملكة في الاستثمار التي تعتمد على شراء الكيانات الرابحة بالفعل ومن ثم تحقيق الأرباح السريعة وتحويل عوائدها للخارج، ما يفقد الاقتصاد المصري المكاسب المتوقعة.

وهنا تستشعر الرياض أن هناك وصاية حكومية عليها في خريطة استثماراتها في مصر، وهو ما يفسر عدم ضخ السعودية إلا أقل من مليار ونصف دولار فقط في السوق المصري رغم تعهدها بضخ 10 مليارات دولار وفق الاتفاقية الموقعة بين البلدين التي أقرها مجلس الشيوخ السعودي في أبريل/نيسان 2022.

ثانياً: ملف تيران وصنافير، وهو الملف الأكثر حساسية في مسار العلاقات بين البلدين خلال العامين الماضيين تحديداً، في ضوء الجدل الذي يخيم على الشارع المصري منذ إبرام اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر وال سعودية في 2018، فهناك بون شاسع بين المزاج العام الشعبي المصري والتوجه السلطوي الرسمي بشأن هذا الملف الذي حسمه السياسي والبرلمان لصالح المملكة.

تكلؤ الجانب المصري في تسليم الجزيرتين رغم إنها كل الإجراءات القانونية والإدارية كان مثار تساؤل لدى الشارع السعودي، فيما تعللت القاهرة بالجزء القاطع من المعونة الأمريكية والبالغ 130 مليون دولار بسبب وضع حقوق الإنسان، مشترطة أن تفرج واشنطن عنه نظير تسليم الجزيرتين، بجانب بعض المسائل الفنية، وهو السبب المعلن بحسب موقع "[AXOIS](#)" الأمريكي الذي نقل عن مسؤولين إسرائيليين قولهم إن مصر بدأت في الأسابيع الأخيرة تتقدم بتحفظات على بنود في

الاتفاق، معظمها فنية، ومنها تركيب كاميرات في الجزر التي تتعلق بها الاتفاقية، فيما يفترض أن تستعين القوة متعددة الجنسيات الموجودة بالجزيرتين بتلك الكاميرات لمراقبة النشاط الجاري فيهما، وكذلك في مضيق تيران، بعد مغادرة الجزيرتين.

فيما يذهب آخرون أن الأمر أكبر من مجرد الـ130 مليون دولار، وكاميرات المراقبة، إذ كانت تعول السلطات المصرية على المملكة في إنقاذهما من الأزمة الاقتصادية الحالية بالنفع والمساعدات المستمرة، التي أصبحت الملف الثالث في توسيع العلاقات بين البلدين.

جاءت تصريحات وزير المالية السعودي في منتدى دافوس الأخير لتزييد الطين بلة، وتأكد أن تلاؤ المملكة إزاء دعم مصر لم يكن سوى التزام بسياسة جديدة تنتوي الرياض تبينها مع الدول التي تحصل على دعمها ومنحها

ثالثاً: النجف والمساعدات السعودية.. تحيا مصر هذه الأيام أزمة اقتصادية طاحنة، جانب منها بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية والجانب الأكثر حضوراً جراء السياسات المتّبعة التي حولت القاهرة إلى واحدة من أكثر بلدان العالم استدانة، إذ تبلغ حجم ديونها الخارجية فقط حاجز الـ154 مليار دولار، بخلاف خدمة الدين التي تستنزف الجزء الأكبر من الموارنة العامة للدولة حتى 2030.

الوضع تفاقم مع الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في فبراير/شباط 2022 وأحدثت هزة عالية في السوق العالمي كانت نتيجتها خروج أكثر من 20 مليار دولار من الأموال الساخنة من السوق المصرية في مارس/آذار العام الماضي، وهنا عول النظام المصري على حلفائه الخليجين في انتشاله من هذا الوحل والعبور إلى بر الأمان، لكنه فوجئ بتلاؤ الرياض في تنفيذ تعهداتها السابقة بضخ 15 مليار دولار لمصر (منها 5 مليارات دولار وديعة في البنك المركزي المصري كانت المملكة قد جددتها في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي و10 مليارات دولار استثمارات يفترض أن تضخم السعودية في السوق المصري من خلال شراء أملاك الدولة ومحصص من شركات القطاع الخاص).

ثم جاءت تصريحات وزير المالية السعودي في منتدى دافوس الأخير لتزييد الطين بلة، وتأكد أن تلاؤ المملكة إزاء دعم مصر لم يكن سوى التزام بسياسة جديدة تنتوي الرياض تبينها مع الدول التي تحصل على دعمها ومنحها، بحيث يكون الدعم مشروطاً بحزمة محدّدات على الدول المنوحة الالتزام بها أولاً قبل الحصول على الدعم، في علاقة أشبه بعلاقة صندوق النقد الدولي مع الدول المقترضة.

ما الذي تغير في قواعد اللعبة؟

التحول في الموقف السعودي من دعم القاهرة وتصاعد الخطاب الإعلامي المصري الذي يستهدف الرياض، ليس من قبيل المصادفة، ولا عنترية جوفاء من هنا أو هناك، بل هو تطور طبيعي لتوازنات العادلة بين البلدين، فالأوضاع التي كانت تحكم تلك العادلة قبل 5 سنوات مثلاً ليس كما هي حالياً.

منذ تولي السيسي مقاليد الحكم في 2014 كانت المملكة - مع الإمارات والبحرين - أحد الأضلاع الرئيسية في إنجاح هذا النظام إقليمياً عبر دعمه اقتصادياً ومساعدته في عبور المأزق الدولي الذي كان يعاني منه بسبب انقلابه على نظام الرئيس الراحل محمد مرسي، خشية انتقال عدو ثورات الربيع العربي إلى أنظمة الخليج الحاكمة.

ومع تولي ابن سلمان ولادة العهد تلاقت المصالح مع النظام المصري رغم تباين وجهات النظر بين ولـي العهد السعودي والسيسي في كثير من الملفات، لكن البرغماتية كانت لغة الحوار الأكثر حضوراً، فدولة الثالث من يوليو/تموز 2013 بحاجة إلى المال الخليجي، لذا ليس هناك حرج من تقديم التنازلات أياً كان مستوىها، وعليه كان التوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود والتنازل عن جزيرتي تيران وصنافير وفتح الباب أمام النفوذ السعودي للتغلغل داخل مفاصل الدولة المصرية سياسياً واقتصادياً وإعلامياً.

وعلى الجهة الأخرى كانت المملكة في أمس الحاجة لدعم القاهرة لولي العهد الشاب الذي كان يعاني من استهدافات داخلية وخارجية تهدد مستقبله السياسي، لذا كان الاحتياج للجيش المصري وقوة النفوذ المصري الإقليمي مسألة حيوية لدعم الموقف السليماني في مواجهة سهام النقد الأمريكية والتركية والأوروبية بسبب الأوضاع الحقوقية والسياسية في المملكة.

في تلك الأثناء، لم تفك القاهرة في حجم ومستوى التنازلات المقدمة للمملكة، إذ كان الهدف (الدعم الاقتصادي) مقدم على المركبات الوطنية، الوضع نفسه لدى الرياض التي لم تتوان عن تقديم الدعم لنظام السيسي دون أي شروط مسبقة، رغم سياساته الاقتصادية التي أقر الجميع بفشلها وورطت مصر وحولتها لإحدى الدول الأكثر استدانة في العالم.

في تلك الأجواء الضبابية وفي حالة السيولة السياسية والاقتصادية والأمنية التي تشهدها الساحة العالمية من الصعب التكهن بمستقبل العلاقات المصرية السعودية، وما إذا كان سيتصاعد إلى مستويات متطرفة أم يتجمد عند هذا الحد

لكن اليوم تغير الوضع بصورة كبيرة، فتراجعـت الحاجة السعودية لدعم مصر بعد النجاحات التي

حققتها الرياض في مسار توسيع نفوذها الإقليمي والدولي، وترسيخ أركان حكم ولي العهد، مستغلة الأوضاع والمستجدات الدولية الأخيرة، لتخراج الأصوات الإعلامية والأمنية التي تهاجم القاهرة بهذا الشكل، كذلك انخفض نسبياً الاحتياج المصري للمال السعودي رغم الأزمة، في ظل تعدد نوافذ الاقتراض الأخرى، لتصف المملكة على لسان إعلاميين مواليين للسيسي بأنها دولة صاحبة أجندات ولها أهداف أخرى تريدها من مصر، وعليه تغير الخطاب بين البلدين، سجال وتناطح يعكس حجم التوتر الدفين بين القوتين طيلة السنوات الماضية.

المشهد الراهن يثير الكثير من التساؤلات التي من الصعب الإجابة عنها، منها: إلى أي مدى ستواصل الرياض - عبر أدذرها الإعلامية - هجومها على الدولة المصرية؟ وما إذا كانت ستستخدم سلاح النج والاستثمارات للضغط على الجانب المصري؟ وهل تقبل القاهرة ابتسار الرياض لها والرطوخ لشروطها للحصول على مساعداتها؟

في تلك الاجواء الضبابية وفي حالة السيولة السياسية والاقتصادية والأمنية التي تشهدها الساحة العالمية من الصعب التكهن بمستقبل العلاقات المصرية السعودية، وما إذا كان سيتصاعد إلى مستويات متطرفة أم يتجمد عند هذا الحد، حال ما تدخلت سلطات البلدين، حفاظاً على الأرضية المشتركة بينهما في مواجهة التحديات الإقليمية وحزمة الملفات التي تجبر الطرفين على عدم توسيعة الهوة بينهما.

[رابط المقال : https://www.noonpost.com/46422](https://www.noonpost.com/46422)